رجال من مصر ... و مواقف لها تاريخ!

دكتور علي السلمي

2025

الجزء الأول

البدري فرغلي

المدافع عن أموال المعاشات

تمهيد

بعد الانتهاء من كتاب " رسائل إلى أهل بلدي" الذي ضمنته عشر رسائل ، قررت أن يكون كتابي القادم عن " رجال من مصر . . .ومواقف لها تاريخ"، والهدف هو عرض نماذج لرجال من مصر " صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا ".

هؤلاء الرجال كانوا يتسابقون في حبهم لمصر ويتنافسون في العمل من أجلها غير عابئين بما يتعرضون له من مخاطر وما يلاقونه من كثير من حكام مصر الذين كانوا يجهرون برفضهم تلك النوعية من الرجال التي كانت ، وما تزال مصر ، هي " أم الدنيا" التي يفندونها بأرواحهم.

https://youtu.be/sorbYGwLu9U

https://youtu.be/SJS2TKsmq6I?si=3CJ9BK5apXN_VV28

https://youtu.be/0weh8slJMQQ?si=Y556fDEqYpYs4SfA

أجندة
التنمية
المستدامة
رؤية
2030
VISION OF EGYPT

1. مقدمة

تعاني مصر منذ سنوات مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتتمثل أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وصفت بأنها الأشد فقراً ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيراً عن المتوسط الوطني.

من جهة أخرى، بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة وتكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

وكان انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك.

وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في النظام السابق. وشهد المصريون صوراً فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، وتضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تم تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص. وانصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وكان من أبرز سمات في نظام مبارك، تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

وكان التعامل غير العلمي والعقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية هو السمة الغالبة على سياسات الحكم في النظام السابق، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ ينحصر التفكير الرسمي في اعتبار الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتهم في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وتفاقمت مشكلات الشباب – وهم النسبة الأكبر من السكان – وانتشرت البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها في الفترات القادمة بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما تسهم في زيادة نسبة البطالة عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة

المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين. كما تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقدت الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

وانتشرت العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل، يتعرضون لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، ويمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم.

وكان مما زاد في حدة مشكلات المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء، قصور شبكة الضمان الاجتماعي، وغياب نظام تأميني على العمال الزراعيين، بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعي التي سبباً في إعاقة تطوير وتدني إنتاجيته وبقاء الريف المصري في حالة الفقر والحرمان.

كما غابت استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم وجود آليات فعالة لتمويلها وتيسير قيامها خاصة في الريف المصري والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

كذلك تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

كما تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب يكاد يعجز فيها الدور المصري عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة.

https://youtu.be/eS4cpbTE4Xw?si=JSEd37naATqWX7Q2

https://youtu.be/1mt01gGBXbA?si=RVXvlDYfzQ9DhkXX

https://youtu.be/y7seYtAt_qU?si=oncMfqmlcxWg-D8S

2. النتيجة الأساسية لتحليل الحالة المصرية

يكشف التحليل الموضوعي للحالة المصرية عن ثلاثة نتائج رئيسة:

1. أنه كان من غير الممكن ولا المقبول استمرار الأحوال على ما هي عليه بكل ما تحمله من مخاطر التردي والتدهور الوطني وتفاقم درجة عدم الرضا والسخط بين أغلبية المواطنين الذين لا تحصلون على نصيبهم العادل من ثروة الوطن والدخل الناتج عن استثمارها، وكان قيام الثورة في 25 يناير 2011 أمراً محتماً.
2. ضرورة البحث عن سبيل جديد ومنطلق لتطوير الحالة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على العلم واكتشاف الموارد واستثمار الفرص وإقامة العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلم الاجتماعيين، وكان لا بد من المرور بالفترة الانتقالية بعد قيام الثورة حتى يمكن البدء في تهيئة الأوضاع السياسية والاجتماعية بما يسمح بالانطلاق لمرحلة بناء قدرات الوطن.
3. أن إعادة الاستقرار واستعادة الأمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس للجمهورية هو من المتطلبات الضرورية التي كان الوطن في احتياج لها حتى يتمكن من استثمار ما بمصر من موارد وما هو متاح لها فرص لم يكشف عنها لم تستثمر أو توظف بالقدر الذي يسهم في حل مشكلات الوطن وتأمين نموه وفق خطط تنموية طموحة.

https://youtu.be/AAbOA3MTeTM?si=wFE2il5ZvGBVp1CK

3. مشكلات وأمراض الوطن

الحالة المصرية خلال عهد الرئيس الأسبق مبارك " [1981 – 2011]"

1. افتقاد الحرية ومعاناة المصريين من تهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.
2. احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه الرئيس السابق بالقرار وهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم السابق في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
4. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به على مدى سنوات حكم الرئيس السابق منذ اغتيال الرئيس الأسبق السادات، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب .
5. تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر أكتوبر 2006 لمدة عامين ورفض الضمانات التي يطالب بها القوى السياسية المختلفة لنزاهة الانتخابات وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، مما يتيح الفرص للتلاعب في نتائج الانتخابات على غير إرادة الناخبين. ثم تزوير إرادة الناخبين في الانتخابات التشريعية لعام 2010 .

6. التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
7. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي تجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
8. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
9. تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
10. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض

للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

11. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
12. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
13. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللاانتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
14. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات توسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية

في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليوناً من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.

15. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام، 2006 وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.
16. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.
17. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

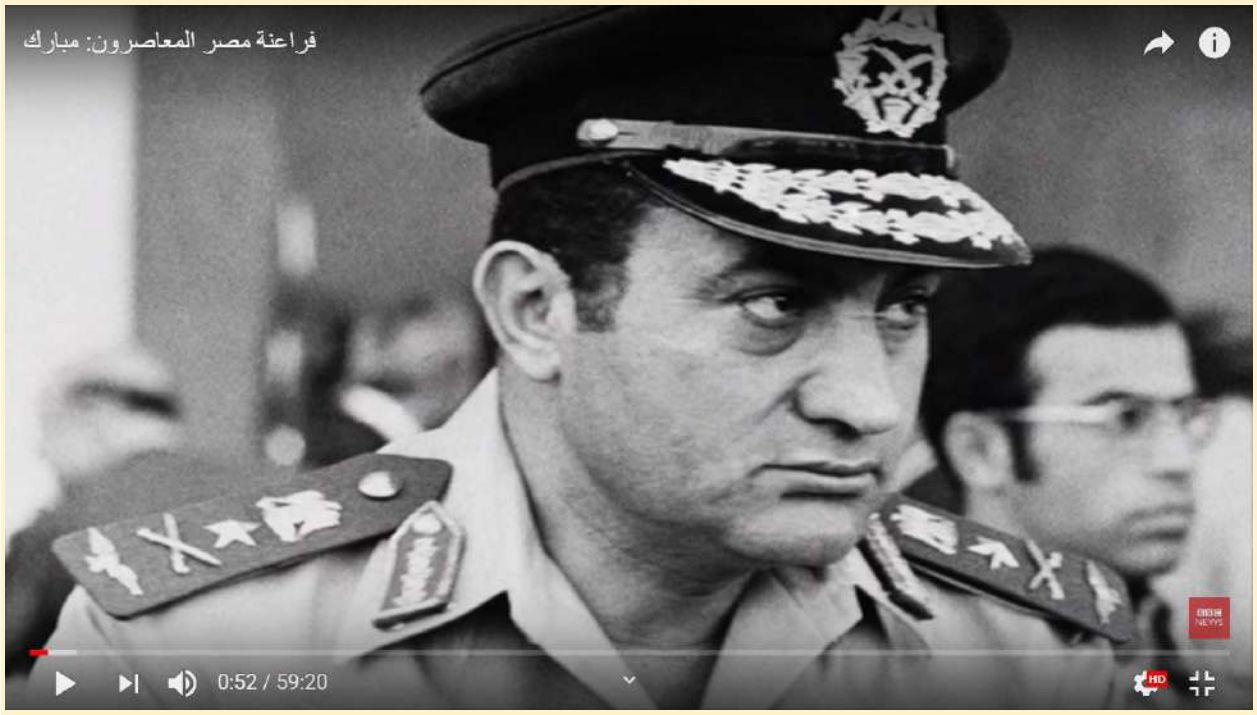

https://youtu.be/t3XXF9TIkDs

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U?si=9Ro774huZYmBsztQ

https://youtu.be/z8IlvvDaaf4?si=gsDAqYz8jd10CmPu

https://youtu.be/T9kjEe1JAXY?si=qTpYuH-rN04WeXuC

4. الحالة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011

تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي – الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 والشعب بثورته في 25 يناير 2011.

وبعد نجاح الثورة بدء الشعب المصري يطلع إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة – هي والصين – ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

وكان من أهداف ثورة 25 يناير إقامة مشروع وطني للتطوير والتنمية الشاملة تحقق الارتفاع بمستوى الحياة في مصر على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

الأوضاع عقب ثورة 25 يناير

على مدى الأيام منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحاً وجود " ثورة مضادة ممنهجة" تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلاً عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه. وقد سارت الأحداث بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه كالتالي:

1. تشكلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى يوم 29 يناير 2011 وفشلت في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية"، وجاء تشكيلها محبطاً حيث كان أغلب أعضاءها من وزارة أحمد نظيف وكانت أقرب إلى منطق " تسيير الأعمال" من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها ، ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها أي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها .
2. ثم وقعت عملية الاعتداء على شباب الثورة في ميدان التحرير والتي عرفت ب" موقعة الجمل" يومي الثاني والثالث من فبراير .
3. وعقب تنحي الرئيس السابق، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير ليعلن فيه تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى وتوليه السلطتين التشريعية والتنفيذية.
4. وكان إحساس شباب الثورة شديداً وذكياً بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها كحكومة "ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل معهم، الأمر الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي.
5. وحين أتيحت الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل حكومته، وجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها ، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والإنتاج الحربي – وهم من وزراء عهد مبارك – في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

https://youtu.be/RsxjP6ltop8?si=N_cnAJ9aPsyXyBWI

6. لم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011، وكان في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني، ثم وقعت حادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت إيذاناً بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي.

أحمد شفيق

https://youtu.be/j7tRjZOPOj8?si=v8bySGpRRoWOauGN

حكومة دكتور عصام شرف الثانية

https://youtu.be/eSSwPcDwaos?si=ioF_1k41FXZx_ilv

7. ثم تقرر تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد دستور 1971 وجرى استفتاء شعبي في 19 مارس 2011 ونالت الموافقة على التعديلات بنسبة وكانت نتيجة استفتاء الدستور هي 77% مع التعديلات الدستورية الجديدة مقابل 22.8% رافضين لهذه التعديلات وبلغ عدد المشاركين في الاستفتاء 16 مليون مواطن تقريبا .
8. وكان من نتائج الاستفتاء أن تحددت خارطة الطريق بإقرار إجراء الانتخابات التشريعية أولاً وقبل وضع دستور جديد للبلاد. وصدر الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 ليحدد المبادئ الدستورية لتنظيم شئون إدارة البلاد التي عهد بها الرئيس السابق إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
9. وقد تم إجراء انتخابات مجلس الشعب يوم 28 نوفمبر وتلتها انتخابات مجلس الشورى ثم أجريت الانتخابات الرئاسية وأعلن فوز د. محمد مرسي برئاسة الجمهورية يوم 24 يونيو 2012 .
10. قدمت حكومة د. عصام شرف استقالتها في 22 نوفمبر 2011 في أعقاب التعامل الأمني واستخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين في ميدان التحرير وشارع محمد محمود المحتجين على الإخلاء القصري لأس الشهداء المعتصمين أمام مجمع التحرير.

11. تأخر وضع الدستور الجديد نظراً لنعش تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستتولى وضع الدستور، إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها د. محمد مرسي وتم وضع دستور 2012.

12. تم عزل د. محمد مرسي وإعلان خارطة المستقبل في 3 يوليو 2013 وتعيين المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للجمهورية وفي يونيو 2014 تم انتخاب المشير السيسي رئيساً للجمهورية وأعيد انتخابه لفترة ثانية في يونيو 2018.

https://youtu.be/dd8H-PbBcLw?si=wTUJQIwZAukwWMzb .8

5. تحليل البيئة المحيطة داخلياً وخارجياً

أولاً: البيئة السياسية

ضعف البنية الديموقراطية

رغم قيام ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من ثورة 30 يونيو 2013، إلا أن المشهد السياسي ما يزال يعاني من ضعف البنية الديمقراطية وانقسام الأحزاب والقوى السياسية المدنية، واستمرار حالة الاستقطاب الديني وشيوع الخطاب الديني بين تيار الإسلام السياسي. [-].

وعلى العكس نجد انطلاقات ديمقراطية قوية في العالم المتقدم، وكذا كثير من الدول الصاعدة تأخذ بنظم ديمقراطية وحققت فيها تقدم واضح [الهند، جنوب إفريقيا . .]. ومظاهر المد الديمقراطي يتصاعد بقوة في العالم المحيط بمصر.

تقييد التنظيمات النقابية

لا زالت التنظيمات النقابيـــة تعاني من آثار القيود السياسية الأمنية التي أحاطت بها خلال سنوات نظام مبارك، وتعاني الحركة النقابية من التشتت بين النقابات المستقلة والنقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات مصر. [-].

بينما تتمتع النقابات العمالية والمهنية بحريات واسعة وتلعب أدواراً مهمة في حماية حقوق أعضائها وهي بعيدة عن التدخلات الأمنية والقيود الحكومية بشكل واضح في الديمقراطيات العريقة والصاعدة.

استمرار حالة الطوارئ

استمرار حالة الطوارئ لمدة وصلت إلى ثلاثين عاماً في عهد مبارك، وقد ألغيت حالة الطوارئ في 31 مايو 2012 ثم أعيد فرضها في الفترة الأخيرة بسبب الإرهاب. [-].

ونجد على العكس من ذلك في العالم المتقدم والدول الصاعدة أن فرض حالة الطوارئ استثنائية وتفرض وفق قواعد صارمة ولمدة محددة وغالباً تفرض لشهور أو أسابيع أو أيام.

سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام

لا تزال السيطرة الحكومية على الإعلام الرسمي مستمرة برغم قيام الثورة، ولا زالت المؤسسات الصحفية القومية تعتمد على تمويل الدولة وتعاني من الخسائر وتراكم المديونيات، في نفس الوقت نشهد انطلاق الإعلام المستقل والخاص والذي كان يسيطر عليه إلى حد كبير رجال أعمال ينتمون بالدرجة الأولى إلى نظام مبارك ثم أصبح مملوكاً كلياً أو جزئياً لأجهزة تابعة للدولة. [-].

وفي المقابل لا يوجد ما يسمى الإعلام الرسمي في الديمقراطيات العريقة والصاعدة. الإعلام حر ومستقل. حتى الإعلام "العام" مستقل وله ضمانات ضد تدخل الحكومات و**BBC** على سبيل المثال. ومعظم دول العالم المتقدم والصاعدة ليس لها منصب وزير إعلام.

المطالبات المتكررة بالتغيير

حالات من الحراك السياسي والحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتطوير الوطني الشامل كانت قمتها ثورة 25 يناير 2011، ولكن رغم أكثر من سبع سنوات على الثورة، لم تنجح لا هي ولا الثورة اللاحقة لها في 30 يونيو 2013 في تحقيق أهدافهما. [+].

بينما تلعب الأحزاب والقوى السياسية والطوائف المجتمعية والتجمعات الشبابية أدواراً مهمة في تحريك المجتمع ومراقبة الحكومات وتمارس ضغوطاً مقبولة اجتماعياً كحق للمواطنين.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

غموض الهوية وغياب الرؤى

غموض الهوية الاقتصادية الأساسية للمجتمع المصري وغياب رؤية واضحة لدور الدولة. [-].

في الوقت الذي تتجه معظم دول العالم نحو اقتصاديات السوق المرشدة بآليات تديرها الدولة، وتتحول كثير من دول العالم الديمقراطي نحو" الطريق الثالث" The Third Way . حتى الولايات المتحدة الأمريكية مارست دوراً مهماً للدولة لإدارة الأزمة المالية العالمية ومواجهة الفساد في قطاعات المال والشركات الكبرى. وتوجد قواعد ومعايير أساسية للحوكمة في معظم دول العالم لضبط أداء الشركات الخاصة وتوجيهها لأداء مسئولياتها الاجتماعية. وبصفة عامة فإن الدولة حاضرة ولها قدرة على التعامل مع المشكلات حتى في ظل أوضاع اقتصاد السوق.

تزاوج السلطة والمال والأعمال

تداخل رجال الأعمال في مجالات العمل السياسي وتصاعد مشكلات تضارب المصالح قبل الثورة وإلى حد يتزايد بعد الثورتين، وعدم استقرار المناخ الاقتصادي وقلة الاستثمارات الأجنبية والعربية شيوع حالة من الخوف والترقب نتيجة العمليات الإرهابية في سيناء وغيرها [-].

وفي العالم الخارجي توجد ضوابط ومعايير وقوانين تمنع تضارب المصالح، وتحقق الشفافية تساندها حرية وسائل الأعلام وقواعد ونظم الحوكمة، وكل تلك آليات لتحجيم دور رجال الأعمال في المجال السياسي وكشف الفساد وحالات تضارب المصالح والقضاء على أسبابها . وفي النظم الديمقراطية الشائعة في العلم المتقدم والصاعد لا توجد أوضاع مماثلة لما كان لدينا من احتكار الحكم وانسداد الطرق في وجه "تداول السلطة" قبل الثورة والذي سمح بالزواج الباطل بين المال والسلطة.

غموض المعايير

عدم وضوح معايير توزيع الأدوار وضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص. [-].

بينما في العالم المتقدم تكون قواعد اللعبة واضحة ومستقرة تحميها القوانين وتراقبها منظمات المجتمع المدني، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية وتتناولها وسائل الإعلام وتكشفها الأحزاب المتنافسة على

أصوات الناخبين. وتعتبر الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون هي وسائل ضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

تراجع الإنتاجية

تراجع الطاقات الإنتاجية القومية في الصناعة والزراعة. [-].

وفي المقابل تشهد الساحة العالمية تطورات تقنية هائلة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي. ومعظم الدول المتقدمة والصاعدة تكتفي ذاتياً من إنتاجها الزراعي وتصدر الفائض وكذا بالنسبة للمنتجات الصناعية. وتكون معدلات النمو في الإنتاج الصناعي والزراعي متفاوتة وإن كانت في أغلب الأحيان إيجابية وفي صعود نسبي.

الخصخصة غير المدروسة

سلبيات برنامج الخصخصة. [-].

بينما لم تعد الخصخصة بالطريقة المصرية معروفة في العالم الآن وقد حل محلها أساليب أكثر تطوراً مثل المشاركة بين القطاع العام والخاص **Public Private Partnership [PPP].**

ضعف التنافسية

تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني. [-].

ومن جهة أخرى، الدول تتسابق في تحسين مراكزها التنافسية نتيجة تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير السياسات والنظم الإدارية ورفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والاستثمار المتصاعد في التنمية البشرية.

المنح والمعونات الخارجية مصدر أساس!

تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على المعونات والمنح الخارجية. [-].

في حين يقتنص السعي وراء المنح والمعونات على الدول المتخلفة بينما الدول المتقدمة هي التي تقدم المنح والمعونات لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، والدول الصاعدة تتجه إلى تقليص اعتمادها على تلك مصادر المعونات الخارجية تعمل على دعم قدراتها الذاتية.

تقييد المنافسة وشيوع الاحتكار

تزايد مشكلات تقييد المنافسة وحالات الاحتكار، وعدم وجود آليات تشريعية وتنظيمية لكشف حالات الاحتكار وتقييد المنافسة. [-].

بينما الدول المتقدمة والصاعدة تطبق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار بدقة، كما أن الشفافية ووسائل الإعلام المفتوحة كفيلة بكشف حالات تقييد المنافسة والميول الاحتكارية والقضاء حاسم في تلك الأمور. حتى فيما بين الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد الأوروبي هناك مفوضية خاصة لهذا الغرض.

تزايد ملكية غير المصريين في القطاع المصرفي

تراجع ملكية المصريين في القطاع المصرفي. [-].

تم تحرير قطاع البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة والصاعدة بفضل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية، إلا أنها في جميع الأحوال محل رقابة ومتابعة لضمان المصالح الوطنية. وتتدخل الحكومات عند أي بادرة للإخلال بكفاءة هذه القطاع ومنع خضوعه لسيطرة المصالح الأجنبية.

تفاقم مشكلة الدين العام

تصاعد الدين العام المحلي والخارجي. [-].

وتلك مشكلة تعاني معظم دول العالم من تصاعد الدين العام وعجز الموازنة، إلا أن قدراتها تختلف في أساليب المواجهة ومصارحة شعوبها بالحقائق، مثال سياسة التقشف التي تمارسها حكومات كثيرة وتواجه

ضغوطاً شعبية متعالية للحد منها . فالفرق بين الحالة المصرية والعالم المتقدم هو فرق في أساليب إدارة أزمات عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام حيث يكون تحت السيطرة .

عدم الدراسة الكافية لما أطلق عليه "مشروعات قومية عملاقة" !

ارتفاع نسب الفشل فيما سمي المشروعات القومية العملاقة. [-].

تنشأ مشكلة الفشل في المشروعات العامة نتيجة ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والقصور في تقدير المتطلبات التمويلية إلى جانب سوء الإدارة . أما في الدول المتقدمة والصاعدة يتم تنفيذ المشروعات العامة والكبرى من خلال الإسناد إلى شركات خاصة وفق دراسات جدوى اقتصادية، أو بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص وغيرها من الأساليب التي لا تنورط فيها الإدارة الحكومية بذاتها في تنفيذ أو إدارة مثل تلك المشروعات.

تخلف أساليب تقديم وإدارة الخدمات العامة

انخفاض كفاءة الخدمات العامة[الرعاية الصحية، النقل.....]. [-].

إن مستويات الأداء ودقة تنظيم الخدمات العامة أعلى كثيراً في الدول المتقدمة، وكثير من الخدمات يتم التعاقد مع مقدمي خدمات **Service Providers** تشتري منهم الدولة الخدمات لتعيد تقديمها للمواطنين المحتاجين لرعاية الدولة لقاء رسوم مخفضة أو حتى بالمجان. في الدول المتقدمة والصاعدة تخضع الخدمات لمعايير دقيقة لضمان الجودة والاعتماد **Quality Assurance and Accreditation** .

ضخم الواردات وضعف الصادرات !

انفلات الواردات واختلال ميزاني التجارة والمدفوعات. [-].

تحاول الدول المتقدمة والصاعدة استخدام آليات السوق وحوافز الدولة وتوجيهاتها [من خلال السياسات المالية والنقدية] لضبط العلاقة بين الصادرات والواردات. وتستثمر تلك الدول شروط تحرير التجارة الدولية وآليات منظمة التجارة العالمية في توجيه تجارتها الخارجية لصالح اقتصاداتها الوطنية.

اختلال عدالة توزيع الدخل !

عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين شرائح المواطنين. [-].

أما في الدول المتقدمة والصاعدة فيتم تطبيق سياسات ضريبية ونظم للتأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي لتحسين توزيع الثروة والدخل الوطني. وتعمل تلك الدول على خلال توفير الخدمات العامة المتطورة لقاء رسوم تتناسب مع قدرات المواطنين، وبذلك يمكن للدولة تعديل أي انحرافات في هيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع. وفي تلك الدول يكون الأثرياء ورجال الأعمال متفهمين لمسئولياتهم الاجتماعية ويقدمون نسباً مهمة من ثرواتهم للأغراض الاجتماعية.

تفاقم مشكلة البطالة !

البطالة المستمرة بين خريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من الباحثين عن فرص عمل وما تثيره من مشكلات اجتماعية فضلاً عن آثارها الاقتصادية. [-].

أن البطالة مشكلة منتشرة في معظم دول العالم، ولكن في الدول المتقدمة والصاعدة تقدم الدول نظماً لإعانات البطالة، كما تعمل على تسهيل توظيف المتعطلين ومساعدتهم في إعادة التأهيل والتوطن.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية

استمرار الأمية وضعف النظام التعليمي !

تدني كفاءة وجودة المنظومة التعليمية [-]

على العكس من الحالة في مصر، لا تمثل الأمية مشكلة في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة، بل تمكنت معظمها من تخفيضها إلى أدنى المستويات باستخدام تقنيات تعليمية متطورة [نجحت ماليزيا في القضاء على أمية كل من هم فوق 15 سنة من العمر]. من جانب آخر، تحظى التعليم في الدول المتقدمة والصاعدة بحظ وافر من الاهتمام الرسمي ومن المجتمع، وتتم عمليات التطوير والتحديث بشكل مستمر، كما توفر للتعليم نسب متزايدة من الدخل الوطني، ونجد أن دول العالم التي حققت تقدماً اقتصادياً وتقنياً واجتماعياً هي التي أولت التعليم اهتماماً خاصاً ووضعت وطبقت استراتيجيات وطنية لتطوير التعليم.

مشكلات الشارع المصري والانفلات الأمني

الانفلات السلوكي العام وتدهور أوضاع الشارع المصري، والانفلات الأمني في أعقاب ثورة 25 يناير. [-].

وقد أمكن لكثير من الدول المتقدمة والصاعدة أن تعالج مشكلات تدني السلوك العام من خلال تطوير التعليم ورفع درجة الثقافة العامة، فضلاً عن أن إعمال القانون وفرض هيبة الدولة وموضوعية هيئات الشرطة تحد من الانفلات السلوكي. كما تساعد منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في التوعية المجتمعية وتوضيح المعايير الواجب الالتزام بها. ومن الملاحظ أن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد والجماعات يضع قيوداً مجتمعية على التصرفات الفردية والجماعية غير المنضبطة.

آفة العشوائيات!

انتشارها العشوائيات على كافة الأصعدة والمجالات. [-].

من المعروف أنه توجد في جميع دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية مناطق عشوائية وأحياء سكنية لا تتوفر لها مقومات الحياة السليمة، ولكن تبذل في تلك الدول جهوداً مخططة لتحسين المناطق العشوائية وتتعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة الهابيتات Habitat .

ضعف وتشرذم المجتمع المدني !

ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التطوير الاجتماعي والتنمية القومية، وتزايد القيود الإدارية والأمنية على إنشاء الجمعيات الأهلية وفرض قيود على حركتها . [-]

وعلى العكس من ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة لها دور فاعل وتحظى بحماية قانونية ومجتمعية، كما أن حرية الحركة مكفولة للمنظمات الأهلية وغير الحكومية NGO'S .

الانفلات الاستهلاكي !

انفلات الأنماط الاستهلاكية لشرائح متزايدة من المواطنين وتزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون . [-].

في المقابل نجد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والصاعدة تتطور بالتناسب مع التكوينات الاجتماعية والقوى الشرائية بينما الفوارق بين الأنماط الاستهلاكية الدول المتقدمة والصاعدة ليست متباينة إلى الحد المشاهد في الدول الأقل تقدماً .

محاولات تجنب التعامل بالقانون !

الميل العام بين المواطنين لتفادي التعامل مع الجهات الرسمية ومحاولات الإفلات من تطبيق القانون، كما تنتشر الظواهر الاجتماعية السالبة المتمثلة في شيوع أنماط سلوكية تحاول التعويض عن قصور وتدهور مستوى الخدمات الحكومية مثل الدروس الخصوصية، والرشوة والمحسوبية في المعاملات مع الأجهزة الحكومية. [-].

كل مجتمع به شوائب اجتماعية ترتبط بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وتشيع أنماط الفساد والمشكلات الناتجة من الأنماط الاستهلاكية السلبية بدرجات مختلفة في الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن الديمقراطية وسيادة القانون وشفافية الإعلام وقوة منظمات المجتمع المدني تسهم في كشف وتحليل والتعامل الإيجابي لتلك الأنماط السلوكية السلبية ومحاسبة مرتكبيها .

انحسار الجودة !

افتقاد الجودة والاتقان في معظم ما يقوم به المصري من أعمال، وشيوع مظاهر القبح في المباني والمنشآت فضلاً عن أشكال العشوائية في الأداء. [-].

الجودة قيمة أساسية في الدول المتقدمة والصاعد، ونظم ومعايير الجودة عنصر محوري في منظمات المجتمع، وشروط ومعايير ضمان الجودة مكونات أساسية في تصميم هياكل ونظم العمل في مختلف المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة .

رابعاً: البيئة العلمية والتقنية

تضاؤل تأثير المؤسسة العلمية المصرية !

تضاؤل دور وإسهامات المؤسسة العلمية المصرية وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي . وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي وافتقاد التنسيق بينها ، وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني. [-].

توجد المؤسسات البحثية والعلمية في قمة المجتمع بالدول المتقدمة والصاعدة، والمكون البحثي محور رئيس في منظمات التعليم الجامعي حيث تنشأ جامعات البحوث. وتقدر الدول المتقدمة والصاعدة ما يقوم به علماؤها من الإنجازات البحثية والإضافات العلمية باعتبارها أسساً مهمة في تطوير المجتمع، ويستخدم العلم كأداة استراتيجية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات.

ضعف ثقافة الاستعانة بالعلم!

ضعف التوجه للاعتماد على العلم في بحث وتحليل المشكلات العامة ومحاولة الوصول إلى حلول وتطبيقات علمية لمعالجتها . [-].

تلتزم الدول المتقدمة والصاعدة المنطق الاستراتيجي وتسير في مشروعات التنمية وفق استراتيجيات متوافق عليها مجتمعياً، ولهذا حققت معدلات تنمية عالية نتيجة الالتزام باستراتيجيات مستقبلية كما في حالة ماليزيا، المكسيك، البرازيل، الهند.

ضعف وتقليدية الجامعات المصرية

تراجع مستوى الجامعات المصرية وانحصارها في الجانب التعليمي التقليدي، و ضعف المكون البحثي في الجامعات المصرية. [-].

تعطي الدول المتقدمة والصاعدة الجامعات موقعاً متقدماً في الهيكل الاجتماعي، لذا أغلب الجامعات الأفضل في العالم موجودة في تلك الدول التي تحرص على ضمان استقلال جامعاتها وحريتها الأكاديمية التي هي أساس تقدمها وتطورها العلمي وإنجازاتها البحثية.

التبعية العلمية للأجنبي!

الاعتماد شبه الكامل على مصادر المعرفة الأجنبية، والتبعية التقنية شبه الكاملة للأجنبي. [-].

يتصاعد الإنتاج المعرفي في الدول المتقدمة والصاعدة، وتتسابق الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في دفع الابتكارات وتطوير المنتجات والأساليب، وتحشد تلك الدول طاقاتها الوطنية لتنمية قواعدها المعرفية وتوظيفها في مجالات التنمية المختلفة.

ضعف استثمار المتاح من تقنيات المعلومات !

عدم الاستثمار الكافي للموارد المتاحة من تقنيات المعلومات في مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع [-].

تتحول الدول المتقدمة والصاعدة بشكل متسارع إلى مجتمعات تعتمد أساساً على تقنيات الاتصالات والمعلومات في مختلف فروع الحياة، وفي كثير من تلك الدول تحولت الحكومات والمنظمات إلى" منظمات ذكية"، نجحت كثير منها في تحويل مواطنيها إلى استيعاب واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

خامسا: البيئة الإدارية

مشكلة الجهاز الإداري للدولة !

تضخم الجهاز الإداري للدولة وانخفاض كفاءته. [-].

عمدت معظم الدول المتقدمة والصاعدة . إلى تقليص وتصغير الأجهزة الحكومية اعتماداً على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات. وتعتمد كثير من تلك الدول على إسناد الخدمات العامة إلى مقدم خدمة من القطاع الخاص وبذلك تخلصت من أجهزة بيروقراطية كانت تتولى تقديم تلك الخدمات بكفاءة اقل وتكلفة مجتمعية أعلى.

مشكلات قطاع الأعمال العام !

تخلف إدارة قطاع الأعمال العام وضعف قدراته التنافسية. [-].

يعامل ما تبقى من قطاع عام في الدول المتقدمة والصاعدة بنفس معايير وقواعد التعامل مع القطاع الخاص، ويكون المعيار الأساس في تقييم ما يماثل قطاع الأعمال العام هو المحاسبة بالنتائج.

تخلف تقنيات الإدارة في القطاع الخاص !

انفلات كثير من مؤسسات القطاع الخاص وافتقادها للأسس الإدارية والمقومات التنظيمية السليمة لافتقارها إلى القيم المؤسسية وغلبة النط العائلي التقليدي في الملكية. [-].

نجحت مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة والصاعدة أن تكون هي الرائدة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لاعتمادها بالدرجة الأولى على الإدارة المحترفة عملاً بمبدأ فصل الملكية عن الإدارة. كما تمثل الرقابة المجتمعية والقانونية لأداء القطاع الخاص أدوات مهمة في توجيه أداءه وتصحيح سلبياته.

تخلف الإدارة المحلية !

غياب نظام فعال للإدارة المحلية على أسس ديمقراطية وسيطرة الإدارة الحكومية المركزية وتعويق انطلاق طاقات التنمية المحلية. [-].

نظم الحكم المحلي القائمة على اللامركزية هي الأساس في تنمية المجتمعات المحلية في الديمقراطيات الحديثة، حيث يقوم المواطنون بالجانب الأكبر من إدارة الخدمات العامة وشئون خدمة وتنظيم المجتمع المحلي وتنفيذ القانون وأعمال القضاء والإدارة بشكل عام. وفي بعض نظم إدارة المحليات يكون الاعتماد بدرجات كبيرة على الأنشطة التطوعية.

افتقاد استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية !

غياب استراتيجية وطنية لتكوين وتنمية الموارد البشرية وتسليحها بالمهارات التطبيقية والتقنية المناسبة مع تطورات تقنيات الإنتاج ومتطلبات قطاعات الأعمال المختلفة. [-].

تهتم الدول المتقدمة والصاعدة بالاستثمار في التعليم والتدريب وكافة وسائل تنمية القدرات والمهارات البشرية. وتتعاون في تلك الجهود الحكومات ومنظمات قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية. كما

تلعب وسائل الإعلام العام دوراً مهماً في تكثيف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتقديم العديد من البرامج والعروض التعليمية والتدريبية.

سادساً: البيئة الثقافية والفنية

تراجع الابداع!

تراجع الريادة المصرية في مجالات الإبداع الثقافي الأدبي والفني ومستويات الإنتاج الفني والأدبي التي تتداولها وسائل الإعلام العام وخاصة التليفزيون وانتشار مظاهر الفن الهابط في وسائل الإعلام، وانخفاض المستوى الثقافي العام والانصراف عن أشكال الإنتاج الفني والأدبي الرصين. [-].

تطور الأدب والثقافة وصور الإنتاج الفني والأدبي والإبداع الثقافي كلها محصلة للتطور الديمقراطي وارتفاع المستوى العلمي للمواطنين. ويصبح الأدب والفنون علامات بارزة وصناعات متقدمة ورائدة في الدول المتقدمة والصاعدة، ويسود الاهتمام العام بالمتاحف والمعارض والمسابقات الفنية والأدبية ووسائل الثقافة من كتب وصحف ومجلات ودور عرض سينمائي وقنوات تليفزيونية.

رابعاً: خلاصة التحليل البيئي

المهددات

1. عدم تحقيق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتائج ترتقي إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.
2. تعثر ثورة 25 يناير وما تلاها من تطورات حيث ضلت مسيرة الوطن إلى إنجاز التحول الديمقراطي، ولم تزل مصر تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو

تبعثا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساساً حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض ويزيد عليها الفساد وسوء الإدارة وتكلس الجهاز الإداري للدولة.

3. بطء استثمار التقنية العالية في تحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم والتكنولوجيا العالية.
4. بطء عملية إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.
5. بطء مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.
6. غياب نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقات الوقت والمواطنين في إطار ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.
7. تعثر الممارسة الديمقراطية الواعية وغياب نظام جاد للمشاركة المجتمعية يشارك المواطنون من خلاله في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة،
8. مؤشرات الفقر المائي ومشكلات العلاقات مع إثيوبيا وعدم القدرة على إلغاء مفاوضات بناء سد النهضة الإثيوبي بما يضمن حقوق مصر في مياه النيل.

الفرص

1. مورد بشري ضخم يصل إلى 100 مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة.
2. تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً.

3. طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث.
4. ما يقرب من عشرة ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات ويتواصلون مع الوطن يمكنهم إضافة الكثير من الزخم إلى مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.
5. الموقع العبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.
6. الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان [3.6%].
7. الموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3.
8. نهر النيل الذي يجري من جنوب مصر إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.
9. قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية، وشبه جزيرة سيناء.
10. الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج.
11. المناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام. فصل الصيف الجاف الحار وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار.
12. الإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء.
13. الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية.
14. السواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.

15. التكوين الحضاري المتميز للشعب المصري وخصائصه البعيدة عن العنف والقادرة على التفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية الامتداد المصري جنوباً في السودان، والعلاقات التاريخية والروابط مع بلدان العالم العربي والإفريقي والإسلامي.

خامساً: الآليات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة

1. تحديث الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية [الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول].
2. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة.
3. استثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
4. تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني والخروج من الشريط الضيق حول الدلتا.
5. تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
6. تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية.
7. تحديث منظومة التأمين الصحي وتطوير أساليب وقدرات مؤسسات العلاج التأميني.
8. التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالية والتحول إلى المجتمع الرقمي.
9. استثمار الموقع الجغرافي المتميز لمصر وتطوير مجموعات من الخدمات الإنتاجية واللوجستية تنافس ما تقدمه دول ليس لديها مثل ما لموقع مصر من مميزات.
10. الاندماج في المجتمع العالمي واستثمار الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
11. استثمار القوة البشرية المصرية من العاملين في الخارج.
12. التحول الديموقراطي وتكريس اللامركزية.

التحديات الاستراتيجية لصنع المستقبل

تواجه مسيرة التنمية المستدامة عدداً من التحديات نابعة من طبيعة البيئة الداخلية والخارجية وما يعتمل فيها من مواطن الضعف ومصادر القوة، وما ينشأ فيها من فرص ومهددات.

التحدي الأول

توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

التحدي الثاني

تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج.

التحدي الثالث

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع

تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية.

التحدي الخامس

تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية – المطابقة للمواصفات العالمية – إلى كافة أسواق العالم.

التحدي السادس

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع

تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها . والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

التحدي الثامن

الاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

التحدي التاسع

استعادة الهوية المصرية الأصيلة بأبعادها الفرعونية والعربية والإفريقية، وتحقيق الالتحام بالدوائر معها باعتبارها المحيط الطبيعي لحركة مصر وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهدار أو تهميش فرص التفاعل مع الدوائر الأوروبية والآسيوية والأمريكية بشمالها وجنوبها، وأستراليا وكندا .

التحدي العاشر

وهو مندمج في كافة التحديات التسع، وهو القضاء نهائياً على الآفات الثلاث التي يعاني منها المجتمع المصري، الفقر والجهل والمرض والآفة المضافة وهي الفساد .

وبعد تلك المقدمات عن عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك ،

نبدأ في التعرف على رجال من مصر !

رجال مصر . . . خير أجناد الأرض (حديث شريف)

(1)

1. البدري فرغلي والدفاع عن أموال التأمينات الاجتماعية[1]

البدري فرغلي (1947 – 15 فبراير 2021) هو نائب بمجلس الشعب المصري عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي على مقعد العمال بمحافظة بورسعيد.[4] وهو أيضًا رئيس النقابة العامة لأصحاب المعاشات.[5] كان يلقبه البعض «نائب الغلابة» و«زعيم المعارضة الشعبية».[6]

حياته

وُلد البدري فرغلي في محافظة بورسعيد بمصر عام 1947. وُلد في عائلةٍ فقيرةٍ وله 6 أخوات،[6] لم يستكمل تعليمه حيث اكتفى بالشهادة الابتدائية، لذلك خرج مبكرًا إلى سوق العمل ليساعد والده في تحصيل دخلٍ يساعده، فعمل في قسم الشحن والتفريغ بميناء بورسعيد، وظل عاملًا لحوالي 25 عامًا.[5]

---

[1] البدري فرغلي – ويكيبيديا

التحق بمنظمة الشباب الاشتراكي، واعتقل وهو لم يتجاوز السادسة عشر عامًا بتهمة الإضراب، واعتقل مراتٍ عديدة أيضًا . التحق بصفوف المقاومة الشعبية بعد حرب 1967، وقاد إحدى كتائبها، وفي عام 1976 شارك في تأسيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وانتخب رئيسًا نقابيًا لشركة القناة للشحن والتفريغ، ثم عضوًا بمجلس محلي محافظة بورسعيد.[5]

أصبح في عام 1990 نائبًا في مجلس الشعب المصري وبقي لمدة 4 دورات متتالية،[6] وبعد تركه مجلس النواب تولى منصب رئيس النقابة العامة لأصحاب المعاشات.[5]

وفاته

تُوفي في محافظة بورسعيد بتاريخ 15 فبراير 2021 ميلاديًا، الموافق 4 رجب 1442 هجريًا عن عمرٍ ناهز 73 عامًا؛ وذلك إثر أزمةٍ صحيةٍ ألمت به.

https://youtu.be/XyZycNHwthY

https://youtu.be/thrrM0eRv18

2. البدري فرغلي . . صوت "غلابة" مصر الذي أسكته الموت[2]

https://youtu.be/R6tS_QD4akg?si=aQtd56GyKvpJEXXN

15/2/2021

على مدى سنوات طوال كان فرغلي مدافعا عن البسطاء والمهمشين (مواقع التواصل)، وبعد مسيرة عمل طويلة تجاوزت الخمسين عاما حمل خلالها هموم البسطاء فوق كتفيه، توفي النائب البرلماني السابق ورئيس اتحاد أصحاب المعاشات بمصر البدري فرغلي إثر وعكة صحية.

إلى طريق آخر يشمله الهدوء بعيدا عن صخب محاولات انتزاع الحقوق، رحل فرغلي اليوم الاثنين عن عمر يناهز 73 عاما، وجاء رحيله في محافظة بورسعيد شمالي شرقي مصر، وهي المحافظة نفسها التي ولد فيها عام 1947. تقلد فرغلي كثيرا من المناصب العمالية حتى أصبح نائبا في البرلمان، ليظل يناضل من أجل البسطاء لأربع دورات برلمانية، كما حاول بالنوزاي مع دورة التشريعي انتزاع حقوق زملائه من العمال من خلال منصبه رئيسا لنقابة أصحاب المعاشات.

[2] البدري فرغلي . . صوت "غلابة "مصر الذي أسكته الموت | أخبار سياسة | الجزيرة نت

نضال مبكر

عاش البدري فرغلي طفولة وصفها بالقاسية، وكان مرادف القسوة هو الفقر الذي عانت منه أسرته، لذلك لم يستكمل تعليمه وأكتفى بالشهادة الابتدائية، ليخرج إلى سوق العمل ويساعد والده في تحصيل دخل يساعد في تربية بقية إخوته.

عمل في قسم الشحن والتفريغ بميناء بورسعيد، وظل عاملا لنحو ربع قرن، يقول في إحدى الحوارات الصحفية "خلقت تلك القسوة داخلي روح التمرد والنضال دفاعا عن الحقوق، كنت أكره الفقر، وأشعر أننا نستطيع قتل الفقر بالحقوق والواجبات."

مشحونا بالثورة على الأوضاع المجتمعية غير العادلة، التحق بمنظمة الشباب الاشتراكي، واعتقل وهو لم يتجاوز السادسة عشر عاما بتهمة الإضراب، وظل فرغلي ضيفا على المعتقلات التي دخلها أكثر من 10 مرات في حقب رئاسية مختلفة.

كما التحق بصفوف المقاومة الشعبية بعد هزيمة 1967 أمام إسرائيل، وقاد إحدى كتائبها، وفي عام 1976 شارك في تأسيس حزب التجمع، وانتخب رئيسا نقابيا لشركة القناة للشحن والتفريغ، ثم عضوا بمجلس محلي محافظة بورسعيد.

لم يفكر فرغلي في نيل لقب نائب برلماني، لكن الأصوات الشعبية في مدينته الساحلية طالبته بالترشح عام 1990 ليصبح أحد الأصوات البرلمانية المزعجة لنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك ثم صوتا لثورة 25 يناير 2011 على مدى 4 دورات.

فرغلي الذي طالما قال عن نفسه "طول عمري بشتغل بإيدي لأني في الأصل عامل في ميناء بورسعيد"، ظل نصيرا للعمال وصوتا أصيلا لمعاناتهم مع القوانين المجحفة لحقوقهم، ثم علا صوته ليصبح مطالبا بحقوق أصحاب المعاشات.

ومن ضمن جبهات نضاله العمالي كانت نسبة العلاوة الاجتماعية التي أرادها محددة وفقا لنسبة التضخم والزيادة في الأسعار.

ومع طول رحلة النضال ظلت نصيحة والدته في بداية طريق عمله العام لا تغيب عن ذهنه حتى مع غياب بصره في سنواته الأخيرة "إن كنت هتكلم متسرقش، وإن كنت هتسرق متتكلمش."

حب صادق

سارعت الكثير من الشخصيات العامة إلى نعي فرغلي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بكلمات تتسم بالحب الصادق والاحترام الخالص لرجل وصفوه بصوت الغلابة ونصير العمال.

وصفه البرلماني السابق وعضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي هيثم الحريري بنصير العمال والمناضل الوطني، في حين قال الصحفي عمار علي حسن إن فرغلي "فقد البصر لكنه لم يفقد البصيرة أبدا وهو يدافع عن الغلابة، مرة عن العمال، وأخرى عن أصحاب المعاشات، ومرات عن الناس جميعا في شوقهم إلى العدل والكفاية والحرية." كذلك نعى حزب المصريين الأحرار البرلماني السابق، معتبرا إياه قيمة وقامة وطنية تبنت بقوة قضايا العمال، ودافعت عن حقوق أصحاب المعاشات حتى الرمق الأخير. وعلى الصعيد الرسمي، نعى محافظ بورسعيد عادل الغضبان القيادي العمالي الراحل، ووصفه بأنه أحد أعلام مصر التي قدمت جهودا مخلصة على مدى تاريخها في العمل البرلماني والسياسي وخدمة أصحاب المعاشات.

https://youtu.be/FN4KarKsOAU?si=7JFLQvEx-aozBAOR

3. 10معلومات عن البدري فرغلي: حياة قاسية وراء نضاله للدفاع عن – الوطن[3]

15 فبراير 2021

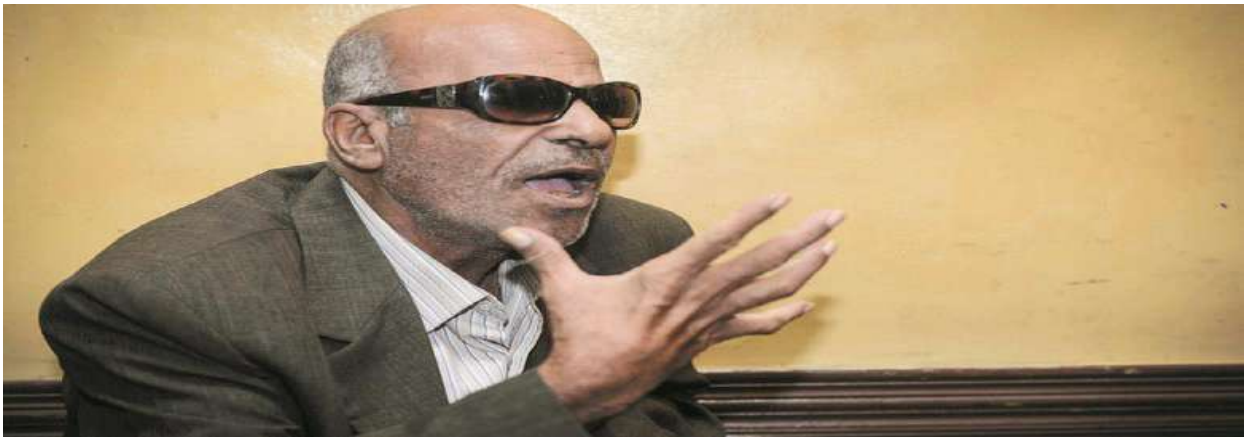

توفي البرلماني السابق البدري فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، والمناضل ونصير الغلابة كما كان يلقبوه المحيطين به، صباح اليوم، عن عمر يناهز 74 عاما.

وتستعرض «الوطن» في السطور التالية، أبرز معلومات عن احد أهم القيادات التي دافعت عن حقوق العمال واصحاب المعاشات، والاتي جاءت كالتالي:

- ولد البدري فرغلي في محافظة بورسعيد عام 1947.
- ينتمي لأسرة فقيرة بل وصفها من قبل أنها كانت تحت خط الفقر، وكان والده يعمل عاملا بالشحن والتفريغ في الميناء، وله 6 أخوات.
- تاريخ وطني مشرف حيث شارك في المقاومة الشعبية وعمره آنذاك لم يتخطى 18 عامًا، وعاش روح الحرب ببورسعيد بدءًا من العدوان الثلاثي، حينما كان عمره 9 سنوات.

---

[3] 10 معلومات عن البدري فرغلي: حياة قاسية وراء نضاله للدفاع عن – الوطن

- لم يستكمل دراسته حيث أنه بمجرد حصوله على الابتدائية، اضطر لترك الدراسة، وعمل مع والده في الشحن والتفريغ، وذلك من أجل المساعدة في نفقات البيت.
- صاحب خبرة سياسية طويلة كنائب بورسعيدي في الحياة النيابية، وكان عضوًا بمجلس الشعب لـ4 دورات متتالية حظي خلالها باحترام البرلمان.
- حمل لقب زعيم المعارضة الشعبية، حيث إنه قدم عدد كبير من الاستجوابات القوية في مجلس الشعب "مجلس النواب حاليًا."
- نجح في دخول مجلس الشعب لأول مرة عام 1990.
- اصبحت معركته المطالبة بحقوق المعاشات بعدما ترك مجلس النواب، حيث تولى رئاسة اتحاد اصحاب المعاشات.
- لم تعرف حياته الرفاهية، حيث تحدث في أكثر من مناسبة عن قسوة مرحلة الطفولة والشباب، وكان يعشق القراءة، ويستعير الكتب لأنه غير قادر على شراء الكتب من المكتبة، وكان محبًا لقراءة كل ما كتب عن الثورة الفرنسية لانه معجب بها.
- توفي اليوم 15 فبراير 2021 عن عمر يناهز 74 عاما، بعد صراع مع المرض.

https://youtu.be/CTGR4JOO_ss?si=ZpKcBTGtgrwWA1_p

4. البدري فرغلي يقدم 3 مستندات للمحكمة في جلسة تفسير حكم الخمس علاوات[4]

19 نوفمبر 2020

عقدت المحكمة الإدارية العليا الدائرة التاسعة بمجلس الدولة عُقدت، منذ قليل، جلسة دعوى تفسير حكم الخمس علاوات الخاص بأصحاب المعاشات.

وأكد البدرى فرغلي رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، أنه حضر الجلسة وتضامن مع مقيم الدعوى من أجل تصحيح الحكم وتطبيقة بالشكل القانوني، وذلك لاختلاف منطوقه عما جاء بالحيثيات ، وقدم 3 مذكرات للمحكمة تحتوى أن الحكم تم تنفيذه علي 50٪ من المستحقين، وأن وزارة التضامن حذفت كل الذين أُحيلوا للمعاش قبل عام 2006.

[4] البدري فرغلي يقدم 3 مستندات للمحكمة في جلسة تفسير حكم – "الخمس علاوات الوطن

وطالبت دعوى التفسير المقامة من عبدالغفار مغاورى محامي أصحاب المعاشات، أمام المحكمة الإدارية العليا الدائرة التاسعة، تفسير حكم الإدارية العليا الخاص بالعلاوات، تفسيرًا سليمًا يتفق مع القانون ومن المستحق من عدمه لهذه العلاوات.

يُذكر أن البدرى فرغلي رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، أقام دعوى قضائية عام 2015 طالب فيها بضم الخمس علاوات إلى الأجر المتغير لأصحاب المعاشات، وقضت المحكمة لصالحه ما دعا وزارة التضامن وهيئة مفوضي الدولة بالطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، والتي أصدرت حكمًا لصالح أصحاب المعاشات بعد تعديل الطلبات بصحيفة الدعوى، ثم قامت وزارة التضامن بطلب الرأي القانوني للفتوى والتشريع بمجلس الدولة.

كانت المحكمة الادارية العليا، قضت فى حكم نهائي وبات، برفض الطعون المقامة من وزيرة التضامن الاجتماعي على الحكم الصادر بأحقية أصحاب المعاشات فى اضافة 80% من قيمة آخر 5 علاوات الى الاجر المتغير، وايدت المحكمة بهذا الحكم ما اصدرته محكمة القضاء الاداري فى هذا الشأن.

https://youtu.be/kz4F5zTLZeI?si=uHDCkI4hATwy4cLz

5. مع كتبـــــــــــــي

دكتور علي السلمي" - فعاليات وحوارات لها تاريخ - "موقع الدكتور علي السلمي

ومما جاء في ذلك الكتاب عن موضوع أموال التأمينات

6. دعوة للتأني والمراجعة في خطة مبادلة ملكية المؤسسات الاقتصادية بالديون المستحقة لهيئة التأمينات.[5]

أ.د. علي السلمي رئيس الجمعية العربية للإدارة

نشر الأهرام في صدر الصفحة الأولى من عدد يوم الخميس 27 نوفمبر 2003 تصريحات مهمة وخطيرة للدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أعلن فيها عزم الحكومة على تطبيق إجراءات لخفض الدين المحلي في إطار خطة متكاملة تتضمن عدة محاور "في مقدمتها إعادة هيكلة الدين العام ومبادلة جزء

[5] نشرت في 2004/10/10

من الممتلكات الراخة، والإيرادات المضمونة ذات القيمة العالية والمتزايدة بالديون المستحقة لهيئة التأمينات".

وكما يفهم من هذا التصريح ، وتأكيداً لأقاويل ترددت منذ فترة وسارعت مصادر حكومية لنفيها والتأكيد على أن أموال التأمينات مصونة وفي أمان ، فإن الحكومة قررت أن تسدد القروض التي حصلت عليها من أموال هيئة التأمينات وتتخفف من سداد الفوائد المتراكمة عنها وذلك بنقل ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية ، الراخة وذات الإيرادات المضمونة والمتزايدة ، إلى هيئة التأمينات. ويكشف هذا التوجه عن بعض حقائق وترد عليه تحفظات شديدة نوجزها فيما يلي:

1. يكشف إعلان الحكومة عن هذا الإجراء عن حقيقة خطيرة ألها قد استخدمت جانباً كبيراً من أموال هيئة التأمينات وتراكمت ديونها على الحكومة، وحسب ما جاء في الخبر المنشور بالأهرام فقد تعدت تلك الديون المستحقة 150 مليار جنيه فضلاً عن الفوائد المستحقة عليها .
2. أن تلك الأموال التي استخدمتها الحكومة هي حصيلة الاشتراكات التي تستقطع من رواتب المؤمن عليهم لدى الهيئة وهي ضمان سداد التعويضات والمكافآت والمعاشات لمن ينقطعون عن العمل بسبب المرض أو الإصابة أو الوفاة أو التقاعد حسب قانون التأمينات، والأصل فيها أن يتم استثمارها في مجالات استثمار مأمون ومضمون في مقدمتها الاستثمار العقاري صيانة لأموال المؤمنين وضماناً لتوليد موارد مضمونة تسمح باستمرار سداد هيئة التأمينات التعويضات والمعاشات، وتعويض ما قد يحدث من عجز متوقع في فترة قادمة حين تزيد تلك التعويضات والمعاشات عن قيمة الاشتراكات المحصلة من العاملين الذين لا يزالون في الخدمة. وذلك تجافي ما ورد في الخبر المشار إليه من أن الحكومة تضمن استثمار أموال التأمينات في مشروعات ناجحة حيث يمثل ذلك مخاطرة جسيمة غير

مأمونة العواقب، فضلاً عن حقيقة أن تلك الأموال قد استخدمت فعلاً في محاولات الحكومة سد العجز في مواردها عبر السنوات الماضية ولم تعد متاحة فعلاً في ظن الكثيرين.

3. ويؤكد هذا التناقض ما صرح به رئيس الوزراء من أنه سيعقد سلسلة اجتماعات للمجموعة الاقتصادية الوزارية بحضور وزيري التأمينات الاجتماعية والقوى العاملة "لبحث تقرير وزير المالية بشأن إجراءات استثمار أموال صناديق التأمينات لتمكينها من أداء دور أكبر في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة"، فذلك التوجه يؤكد أن الحكومة قد عزمت أمرها على استخدام أموال التأمينات العامة وأموال صناديق التأمينات الخاصة أيضاً لسد العجز في الموازنة العامة، وهو إجراء ينظر إلى الحل الوقتي والمحدود لمشكلة عجز الموازنة في نفس الوقت الذي ينشئ مشكلة أكبر في المستقبل الذي قد يكون أقرب مما نتصور.

4. أن الحكومة بما تسميه إعادة هيكلة الدين العام إنما تلجأ إلى حل ورقي للمشكلة حيث لا يتوفر لها موارد حقيقية تستخدم في سداد الدين فعلاً، بل هي عملية دفترية تنتقل بها أرقام الدين العام من حساب طرف إلى حساب طرف آخر دون تخفيض حقيقي لحجم الديون ولا تأثير ملموس لها على المركز الاقتصادي العام للحكومة.

من جانب آخر ترد على هذه الخطة تحفظات تجعل تطبيقها محفوفاً بمخاطر غير محسوبة على النحو التالي:

1. لم تفصح الحكومة عن طبيعة تلك الممتلكات ذات الرخية والإيرادات العالية المضمونة، والتي تتزايد قيمتها. ولست أعلم إن كان المقصود بتلك الممتلكات شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والحصص التي تملكها الدولة في الشركات المشتركة؟ أم أن الحكومة تقصد بتعبير "الممتلكات" ما سبقت الإشارة إليه في معرض حصر ثروة مصر من الطرق والكباري والمنشآت، ونهر النيل، وقناة السويس، وغيرها؟ إن الشفافية مطلوبة في هذا الأمر الخطير ولا يكفي وضع بعض الصفات من نوع

الراغبة وذات الإيرادات العالية المضمونة والتي تتزايد قيمتها بغرض إشاعة الاطمئنان في نفوس أصحاب الحق والمصلحة في أموال التأمينات.

2. جاء في الخبر أنه " من المقرر أن تحتفظ الجهات الأصلية للمؤسسات الاقتصادية التي ستنتقل ملكيتها إلى هيئة التأمينات بحق الإدارة بمشاركة الهيئة"، ويكشف هذا الجزء من الخبر عن حقيقة الممتلكات المشار إليها في صدر الخبر، وهي أنها مؤسسات اقتصادية مملوكة لجهات حكومية أخرى، ولا نعلم من تلك المؤسسات التي تنطبق عليها صفات الرابحة ذات الإيرادات العالية والمضمونة والتي تتزايد قيمتها، إلا بعض شركات قطاع الأعمال العام والتي لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار ما تحققه من أرباح أمراً مضموناً يمكن الاطمئنان إلى استمراره بحيث تصبح مجالاً مأموناً لاستثمار أموال التأمينات.

3. وإذا سلمنا جدلاً بأن هناك لدى الحكومة مؤسسات اقتصادية تنطبق عليها تلك الأوصاف التي تقترب من حدود الأماني والأحلام، فكيف يستقيم أن تحرم هيئة التأمينات التي ستنتقل إليها ملكية تلك المؤسسات من حق إدارتها وأن تشاركها في هذا الحق الجهات الأصلية التي لم تعد لها حقوق ملكية في تلك المؤسسات؟ ومن سيكون مسئولاً إذا نتج عن تلك الإدارة التي تباشرها جهات غير هيئة التأمينات خسائر قد تودي برؤوس الأموال المملوكة للهيئة؟ وماذا سيكون مصير مستحقي التعويضات والمعاشات الذين يمكن أن تتبدد الأرصدة التي يفترض أن تكون ضماناً لمستحقاتهم هم وذويهم من بعدهم؟

4. وإذا افترضنا جدلاً أن الهيئة وافقت على أن تتولى الجهات الأصلية إدارة المؤسسات التي ستنتقل ملكيتها إليها، فما المقصود بتعبير " بمشاركة الهيئة"؟ وهل المقصود مثلاً أن يمثل الهيئة نفر من موظفيها – أو غيرهم من الشخصيات – في مجالس إدارة تلك المؤسسات؟ وما هي حدود سلطة الهيئة في تشكيل تلك المجالس؟ وماذا لو رأت الهيئة إعادة هيكلة تلك الشركات وتغيير القائمين على إدارتها، فهل ستتمكن من ذلك؟

5. وفي ظني أن المقصود بتلك الإجراءات هو التعويض عن تعثر برنامج الخصخصة، فهي شكل من الخصخصة الإجبارية يفرض فيها على المشتري عقد إذعان يقبل بمقتضاه استبدال بديونه لدى الحكومة ، وهي ديون محسوبة ومؤكدة ومحددة ، ملكية هلامية لمؤسسات اقتصادية تقول الحكومة إنها راسخة ومضمونة الإيرادات ومتزايدة القيمة، دون أن يكون للمشتري حق التأكد من تلك الأوصاف إن كان راغباً حقاً في الشراء !
6. وتأتي في مقدمة التحفظات على هذا الإجراء قضية تقويم هذه المؤسسات واحتساب قيمتها العادلة التي ستحل محل ديون الهيئة على الحكومة. فمن سيتولى إجراء هذا التقويم وما سلطة هيئة التأمينات في رفضه إن لم يكن مجزياً في تقديرها ؟
7. وثمة قضية جوهرية تتعلق بالأسلوب الذي أورده الخبر لإقرار هذه الخطة الحكومية، إذ من المقرر أن تعرض هذه الخطة على مجلس إدارة هيئة التأمينات للموافقة عليها ثم تعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء لإصدار القرارات اللازمة لبدء تنفيذ برنامج المبادلة. وتكمن خطورة هذا الأسلوب في أن هيئة التأمينات تابعة لوزارة التأمينات ووزيرها عضو في الحكومة صاحبة الخطة، ولا يتصور أن يستطيع مجلس إدارة هيئة التأمينات الصمود في وجه الضغط والتأثير الحكومي ويكون له رأي مستقل في هذه القضية. الأمر الذي يجعل الأمر محسوماً بقرار منفرد من الحكومة.
8. ولعلي أرى في هذا التوجه نذير خطر كبير حيث تنفرد الحكومة بمثل هذه الإجراء غير المسبوق دون عرضه على أصحاب المصلحة وممثليهم في مجلسي الشعب والشورى واتحادات العمال والنقابات المهنية والخبراء المتخصصين في العلوم الإكتوارية وخبراء التأمينات الاجتماعية، فضلاً عن الرأي العام والأحزاب السياسية المختلفة. ولعلني أضيف تساؤلاً أخيراً حول ما إذا كان هذا الإجراء قد ورد في خطة الحكومة وبياناتها المتكررة إلى مجلس الشعب، وما إذا كان تنفيذاً لتوجه حزبي أقرته لجنة السياسات بالحزب

الوطني الديمقراطي الذي تحكم الحكومة باسمه، أمر جاء في تكليفات الرئيس محمد حسني مبارك للحكومة التي لا تكف عن ترديد التزامها بتلك التكليفات ولا تنفك تعقد الاجتماعات المتوالية لبحث تنفيذها .

9. إن القضية التي يثيرها هذا التوجه أخطر بكثير من قضية الانفراد بقرارات خصخصة شركات القطاع العام والتي نحمد الله أن تعثر تنفيذها حماية لثروة هذا الشعب، فقضية التأمينات الاجتماعية ليست فقط تخص الجيل الحاضر، بل هي قضية الأجيال القادمة أيضاً وهي أمانة واجب علينا جميعاً أن نصونها .

10. وختاماً فإني أدعو زميلنا العزيز أستاذ الإدارة القدير أ .د . عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن يراجع هذه الخطوة بكل الحذر وأن يفتح حولها حواراً علمياً وسياسياً رصيناً وألا يتعجل اتخاذ القرار في هذا الأمر الجلل، وأن يبحث عن مصادر أخرى لسد العجز وتقيض الدين العام وكلي ثقة في قدرته على تحقيق ذلك . وفقه الله ورعى مصر وثروات شعبها من الضياع .

وعلى الله قصد السبيل .

تعقيب

لقد ابتكر وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي حلاً لمشكلة مديونية الدولة للهيئة العامة للتأمينات دون أن تضطر الدولة لسداد أي شيء ودون المغامرة بتمليك الهيئة شركات من قطاع الأعمال العام، وتم ذلك بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية ! ! ! !

لأول مرة . . ميرفت التلاوي تكشف أسرار أزمة أموال التأمينات: «إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده برة البلد» (فيديو)[6]

[6] لأول مرة . . ميرفت التلاوي تكشف أسرار أزمة أموال التأمينات: «إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده برة البلد» (فيديو) (almasryalyoum.com)

2024-08-02

ميرفت التلاوي

كشفت السفيرة ميرفت التلاوي، وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، القصة الحقيقية لأزمة أموال التأمينات.

وقالت التلاوي، في حوار لها للإعلامية أمل الحناوي، إنها كانت تريد شراء شركات «ناجحة» معروضة وقتها للبيع مثل؛ الاتصالات، والدخيلة للصلب، وقتا للألومنيوم، بأموال المعاشات.

وأوضحت أن وزارة التأمينات كانت تمتلك بالفعل حصة في هذه الشركات، وأرادت الاستحواذ على كامل هذه الشركات، لزيادة دخل المعاشات ورفعها على مستوى الجمهورية.

وأشارت إلى أن هذه الخطة فشلت ،وقتها ، بسبب رئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري، ووزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي.

وأضافت: «فلوس التأمينات كانت دايما مغرية للحكومة، اللي معندوش ميزانية لمشروع زي مشروع توشكي مثلًا أو مدينة الإنتاج الإعلامي يأخذ من فلوس التأمينات».

وتابعت التلاوي: "الجنزوري أخد من فلوس التأمينات عشان يعمل مشروع توشكي، وصفوت الشريف أخد من فلوس التأمينات عشان يعمل مدينة الإنتاج الإعلامي، ومفيش عائد دخل على التأمينات من هذه الأموال التي أخذوها".

ولفت إلى أن رفضها خطة وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي، لإعطاء أموال التأمينات إلى «سيتي بنك» في أمريكا، لاستثمارها، وبينت أنها رفضت عرض وزير المالية الأسبق ورئيس «سيتي بنك» خوفًا من ضياع أموال المعاشات، متابعة: "إزاي أوافق إني أطلع فلوس المعاشات بره مصر، إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده بره البلد، واحنا لما بنجيبوا 5 مليون بس بتروحوا تعملوا فرح عند الرئيس، وأنا أطلع 400 ؟ !" . وأشارت إلى أن الحكومة أرادت أيضًا أخذ أموال التأمينات ووضعها في البورصة، لكي تقول للرئيس إن لما الجنزوري جه طلب مني فلوس تاني للبورصة، اشترطت أنا اللي أوزعها مش يوسف بطرس، وزعت الفلوس الحالة الاقتصادية عظيمة والدليل البورصة.

وأضافت التلاوي: "قلت لهم فلوس التأمينات مش مفروض تساند البورصة، المفروض تتحط في مشروعات مفيدة ترجع دخل لأصحاب المعاشات، قالوا معلش وبناع، وخدوا 500 مليون مني، ويوسف بطرس أعطاها لمستثمر واحد في البورصة، وكانت النتيجة إننا خسرنا الفلوس كلها" .

https://youtu.be/jdm7XwRI1e0?si=_KD3QIYCTmn9kmgw

https://youtu.be/R_Rv46Ynl-c?si=gPg78fe8W7QWh-x

وإقرأ أيضاً ما يلي:

7. اتهام بطرس غالي بالاستيلاء على 435 مليار جنيه من المعاشات للمضاربة في البورصة

2011 /6/ 13

يبدأ المستشار أحمد إدريس قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل خلال الأيام القليلة القادمة تحقيقات موسعة في وقائع تتعلق بقيام وزير المالية السابق الدكتور يوسف بطرس غالي بالاستيلاء على **435** مليار جنيه من أموال المعاشات الخاصة بالمواطنين، مستخدما المبلغ في سد العجز في ميزانية الدولة ودعم البورصة المصرية، وكذلك ضم مبلغ نصف مليار جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية للمواطنين وصناديق التأمين الخاصة والمضاربة بها في البورصة الأمر الذي تسبب في وقوع خسائر فادحة بها قدرها **60 %** .

كان المستشار أحمد إدريس قد تلقى بلاغاً قضائيًا تضمن قيام غالي بضم أموال التأمينات إلى وزارة المالية وإدراجها ضمن الموازنة العامة للدولة بالمخالفة للدستور، باعتبار أن هذه الأموال من الأموال الخاصة التي لا يجوز الاستيلاء عليها .

وقال البلاغ إن غالي سمح لنفسه باستثمار تلك الأموال بطريقة مخالفة للقانون وفي جهات خارج مصر نظير عائد أقل من العائد المعلن . . واستشهد البلاغ بحديث صحفي لميرفت التلاوي وزير الشئون الاجتماعية الأسبق، ذكرت فيه أن غالي حض لمكتبها وبصحبته رئيس أحد البنوك الأمريكية، مطالبا إياها بالموافقة على استثمار مبلغ **200** مليون جنيه من أموال التأمينات في هذا البنك بعينه، وهو الأمر الذي أكده وكيل وزارة التأمينات الأسبق محمد عطية سالم .

وأشار البلاغ إلى أن غالي استولى على مبلغ **435** مليار جنيه من أموال المعاشات لسد عجز الموازنة العامة ودعم البورصة، كما أنه أخذ مبلغ **200** مليون جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية في بنك الاستثمار

القومي، ومبلغ 300 مليون جنيه آخرى من صناديق تأمينات القطاع الخاص، والمضاربة بها في البورصة مما أسفر عنه وقوع خسائر فادحة بتلك الأموال بلغت 60 % من أصولها، الأمر جعله يتحايل على هذا العجز باقتراح رفع سن التقاعد (المعاش) إلى 65 بدلاً من 60 عامًا .

وذكر البلاغ أن يوسف بطرس غالي تغاضى عن تحصيل ضرائب قدرها 200 مليون جنيه من رجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني (المنحل) على نحو يمثل إهدارًا للمال العام وإضرارًا متعمدًا به . . علاوة على قيامه (غالي) بالسطو على شواطىء خيرة قارون، بقيامه ببناء قصر على مساحة 4 أفدنة داخل زمام البحيرة مخالفًا بذلك قانون المحميات الطبيعية، على الرغم من كونها أحد مصادر الدخل القومي للموازنة العامة للدولة.

8. أحمد البرعي: هذه حقيقة سرقة يوسف بطرس غالي لأموال التأمينات

01/ديسمبر/2016

- هناك 5 ملايين موظف لا تحتاج لهم الدولـــــــــة .
- قانون الخدمة المدنية لن يقضي على تكدس الجهاز الإدارى بالدولة .
- أرصدة بعض المسئولين "الوسطاء" في عملية الخصخصة تضخمت بشـــدة .
- أرفض أي منصب يبتعد عن مصلحة النـــــــاس .
- تفتت الأحزاب وضعفها سببه مشكلاتها الداخليـــة .
- أقول للحكومة "المجتمع المدني ليس عدوا بل شريك" .
- أوضاع العمال تسير للأسوأ والنقابات المستقلة تتعرض للحرب .
- الجهاز الإدارى للدولة في الوقت الحالي أصابه الوهـــــــن .
- لست حزينا للإطاحة بمشروعي حول قانون الجمعيات الأهلية .

❖ من الأفضل تمويل العمل الأهلي عن طريق وزارة التضامن.

❖ أموال المعاشات لم تُسرق وعملت على استردادها .

❖ أثمن مساعي النائب السادات لتحسين حالة حقوق الإنسان.

إنه الدكتور " أحمد البرعي " وزير القوى العاملة والتضامن سابقا ونائب رئيس حزب الدستور والقيادي بالتحالف الديمقراطي الذي استضافته "فينو" في حوار حول قراءته للأوضاع على الساحة السياسية الآن وإلى التفاصيل:

*ماذا قدمت للعمال فترة توليك وزارة القوى العاملة؟

دعوني أقل إنني كنت من أوائل المتشبثين بثورة العمال منذ عام 2008، التي بدأت بانتفاضة عمال مصنع الغزل والنسيج بالمحلة الكبري والتي تعد الشرارة الأولى لثورة يناير، وفي أعقاب الثورة وجدوا فيها الفرصة لمطالبة بحقوقهم، وشهد 2011 كثرة الإضرابات، فقد عاصرت ثلاثة إضرابات ضخمة وهم " النقل العام، وقناة السويس، والمحلة الكبري " وعند دخولي الوزارة اتبعت مع العمال سياسة التفاوض والحوار، وكانت قوات الأمن احتجزت عددا من العمال ورفضت التفاوض قبل الإفراج عنهم وبالفعل تم إطلاق سراحهم بعد ساعات قليلة من احتجازهم عندما تقلدت المنصب كان برنامجي عبارة عن 4 مشروعات وأنا في فترتي الوزارية، وهم " إقرار الحد الأدنى للأجور بـ750 جنيها، والتأكيد على الحريات النقابية وتعزيز حق التفاوض، التأهيل من أجل التشغيل، الحوالة الصفراء للعمال المصريين الذين كانوا يعملون في العراق."

*ما ردك على الانتقاد الموجه لعمال مصر أنهم السبب وراء تراجع الإنتاج والتصدير؟

الحكومة المصرية لديها مشكلة ضخمة في إدارة القطاع العام التي تبلغ أجور العاملين به 400 مليار جنيه شهريًا، في ظل الخسائر الفادحة رغم أنها كانت من الصناعات الرائدة والمتقدمة في مصر والتحول

إلى 3 سياسات كانت سببا رئيس في التضحية بالصناعات التي كانت تتميز بها مصر وخاصة عقب اقتصاديات السوق الحر والاتجاه نحو تصدير المواد الخام.

*ولماذا فشلت تجربة إحياء مصانع وشركات القطاع العام التي تم خصخصتها وعادت إلى الدولة؟

لم تكن هناك رغبة حقيقية في إعادة تشغيل هذه المؤسسات الوطنية، وحجم الفساد في عملية بيع كان ضخما وهذا ما كشفت عنه تفاصيل القضايا وهي منظورة أمام المحاكم، مصانع تم بيعها بنصف قيمتها والباقي دخل إلى أرصدة المسئولين الذين لعبوا دور الوسيط.

*ما الأسباب الرئيسية وراء محاربة الدولة للنقابات المستقلة؟

النقابات المستقلة تُحارب في مصر وبشدة، وترجع طبيعة العلاقة بين الدولة والنقابات منذ عام 1957، عندما تشاور مجلس قيادة الثورة حول وضع النقابات ونشاطها، وخاصة أنها كانت في أوج قوتها فترة ما قبل الثورة واستقر بهم الأمر في نهاية المطاف إلى تقييد وتقليص دور النقابات شأنها في ذلك شأن الأحزاب والعمل على إنشاء كيان يرتبط بالدولة ويعمل تحت سلطتها ومظلتها فيما عرف بـ« اتحاد نقابات مصر »، منذ ذلك الحين اتحاد عمال مصر ارتبط هيكليا بالدولة، وبالتالي رفض الاتحاد التضحية بهذه الامتيازات التي حصدها على مدى ما يقرب من سنين عاما.

*كيف تقيم لقانون الخدمة المدنية وهل يستطيع أن يتغلب على التكدس بالجهاز الإدارى بالدولة؟

القانون كان ضروريا، فهناك 7 ملايين موظف في الجهاز الحكومي ونحتاج إلى 2 مليون فقط، وهناك 5 ملايين موظف في الحكومة لا تحتاج لهم الدولة، فعندما اتخذنا قرار تأميم الشركات في فترة الستينات توقفت الاستثمارات الخاصة بما ترتب عليها عدد من النتائج، أهمها أصبح القطاع الخاص لا يخلق فرص عمل، ولكي نوفر فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، اضطرت الحكومة أن تتخذ قرارا للخريجين بأن كل من يحصل على شهادة التخرج يتجه إلى مجمع التحرير وتسليم شهادته وطلب التحاق

بالعمل وبعد أسبوعين أو ثلاثة يستلم قرارا بالتحاقه بوظيفة ب"أحد الجهات الحكومية سواء كان يناسب شهادته أو لا ينقاضى راتبا دخل وظل الأمر على هذا الحال وحدث تكدس في إعداد الخريجين وإعداد العاملين حتى أصدر قرار بإيقاف العمل بالتعيين التلقائي بشهادة التخرج عام 1984، في عهد الرئيس أنور السادات الذي أتخذ سياسة " الاقتصاد المختلط"، وترتب عليه أن التكدس داخل جهاز الحكومي قد تدرجيا خاصة إن القطاع الخاص عاد للعمل.

*هل ساهم تعيين أبناء العاملين بالقطاع الحكومي في زيادة نسبة العاملين بالجهاز ؟

بالتأكيد فعندما حدث التكدس في الجهاز الإداري للحكومة، تم تخفيف بشكل تدريجي في اعداد الموظفين في فترة عام 1984 إلى 1992 عندما خلق القطاع الخاص فرص عمل، وبعد ذلك قلبنا الدفة وأصبحنا نعمل على سياسة اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد المختلط وهو ما ترتب عليه البيع للقطاع الخاص واتجاه الموظفين إلى المعاش المبكر، كما لم يكن لدى الحكومة تخطيط للصناعات التي تحتاجها أو خطة موضوعة للمشروعات، وأتت في ذلك الوقت صناعات من الخارج مستغلة قوانين الاستثمار وانتشرت الصناعات الغذائية الخفيفة "البيبسي والشيبسي والكوكاكولا" وهى غير منتجة في اقتصاد قوي يقوم على الصناعات الثقيلة، كما لم يتم احتساب واستغلال الحكومة للقوة البشرية التي لديها.

*هل سينظم قانون الخدمة المدنية عملية التعيينات في الحكومة ؟

الحقيقة القانون لن يستطيع أن يغير أو يتغلب على المحسوبيات والواسطة إلا في حالة تغيير الضمير الإنساني، فمحاولة الإصلاح الخاصة بقانون الخدمة المدنية لم تكن المرة الأولى، ففي منتصف التسعينات أوقفت الحكومة التعيين نهائيا وعدم اعتماد أي ميزانية جديدة والسماح بالمعاش المبكر بما أدى إلى ظهور قضية العاملين المؤقتين بنفس الدرجة الوظيفية، وتعيين موظف بصفة مؤقتة بعقد ويتم صرف مرتبه من أي مورد مؤقتا، حتى إحالة موظف للمعاش بنفس الدرجة وكانت النتيجة ظهور آفة أصعب منها

وهي الصناديق الخاصة لمواجهة تلك التعيينات من غير ميزانية الدولة لتتجاوز أعداد العاملين المؤقتين مليونا ونصف المليون موظف، وإصلاح المواطنين تحتاج إلى شرح الإجراءات التي تتخذها الحكومة لهم، نحن في أزمة تراكمت منذ عام 1952، وأعيب على إجراءات الحكومة أنه كان يجب صدور عدد من حملات التوعية بقانون الخدمة المدنية توضح لهم أننا في مرحلة أصبحت المشكلات معقدة خاصة أن المواطنين فقدوا الثقة في الحكومة.

*كنت من أول الرافضين للأوضاع العمالية داخل مصر قبل 25 يناير.. هل تغيرت هذه الأوضاع؟

للأسف لا بل ساءت فعندما كنت وزيرا للقوي العاملة كنت كثير النزول للتجمعات العمالية، ومن خلال مناقشتي مع العمال أدركت أن لديهم وعيا بالمشكلات وكيفية وضع حلول لها أكثر من آخرين حاصلين على الدكتوراه، لكن الآن لا أحد يسمع للعمال أو يهتم بمشكلاتهم وهذا ما يتسبب في دعوات الإضراب عن العمل وغيرها.

*هيكلة الجهاز الإداري من خلال خطة قانون الخدمة المدنية.. كيف تتم؟

ما أستطيع تقديمه من نصائح في ذلك الشأن أننا سنجد أن أعداد السائقين والفراشين في أي جهاز كثيرة جدا لأنها وظائف لا تتطلب مهارات خاصة، كما نجد أن المباني الحكومية في وضع أسوأ من ناحية الكهرباء والسباكة والحوائط، ما الذي يمنع إن نستخدم تلك العمالة الزائدة وتقوم بتدريبها لإصلاح مباني الدولة فيجب تدريب عدد من الخريجين الذين لم يواكبوا الطفرة التكنولوجية الآن لتقديم نوعية خدمات أكثر أما فيما يتعلق بتحويل بعض الهيئات إلى شركات مملوكة للدولة يجب أن يتم دراستها دراسة متعمقة وأعتقد أن الدكتور أحمد درويش، رئيس الهيئة الاقتصادية قد أعد دراسة في ذلك الشأن.

*قدمت قانون الجمعيات الأهلية وحاز على موافقة المجتمع المدني وتم رفضه بعد ذلك بدون أسباب، ما تقييمك للقانون الحالى الذي أقر من قبل مجلس الشعب مؤخرا ؟

أكثر المشكلات التي نعاني منها أنه ليس هناك توجهات أساسية أو سياسات لأي حكومة، فمن المفترض أن تظل تلك السياسات موجودة رغم تغيير الوزير، وبمجرد خروجى من الوزارة قاموا بالإطاحة بمشروعي حول قانون الجمعيات الأهلية وأشياء أخرى كثيرة والفكرة الأساسية التي كانت لدى لقانون الجمعيات الأهلية أن الجهاز الإدارى للدولة في الوقت الحالي أصابه الوهن ولا يستطيع أن يقدم جميع الخدمات اللازمة لجميع المواطنين، خاصة أنه تحتاج خدمات في الصحة والتعليم وأحسن من يكمل هذا هو المجتمع المدني ويجب أن ينظر إليه، فالحكومة يجب أن تفهم أن المجتمع المدني ليس عدوا ولكنه مكمل وشريك لها، إذا تم فهم هذا اللغط أعتقد أننا سنكون قادرين على حل جميع التناقضات حول مشاريع القوانين المقدمة ولا أشعر بالحزن للإطاحة بمشروعي حول قانون الجمعيات الأهلية وأعتقد أن الحالة التي فيها مصر ستؤدى إلى صدور قوانين نشعر بالرضا عنها.

*ما تعليقك على الهجوم الذي شنه البرلمان على النائب محمد أنور السادات وإقامه بالعمالة لتعامله مع جهات أجنبية؟

أثمن مساعي النائب محمد أنور السادات وتحركاته نحو تحسين حالة حقوق الإنسان في مصر، فهو رجل عاقل ولديه تجربة، فنحن في أمس الحالة إلى تحسين صورة مصر أمام العالم.

*وما تفسيرك لتراجع قوة الأحزاب وخاصة حزب الدستور على الساحة في الوقت الحالي؟

الدستور لم يكن الحزب الوحيد الذي تراجعت قوته، نحن في مصر نواجه مجموعة من المشكلات الكبيرة التي لا نريد أن نضع حلولا حاسمة لها، ونخطئ لو اعتقدنا أن المشكلات وقعت بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وهناك قضايا كبرى يجب أن ننظر إليها واتخاذ مواقف جادة لحلها، ولا أكون عادلا

فتراجع قوة الأحزاب يرجع إلى وجود مشكلات من الداخل خاصة بقياداتها.

*وأين روح يناير هل فقدناها ؟

ثورة 25 يناير لم تحكم في يوم من الأيام، وحتى الحكومات التي أعقبت الثورة لم تمثلها بالكامل ولكن كانت تمثلك بعض الوجوه الجديدة منها عماد أبو غازي وعمرو حلمي وزيري الثقافة والصحة في عهد حكومة عصام شرف، ولكنهم كانوا أقلية وأعتقد أننا كنا نأمل في تسليم السلطة إلى نظام مدني بعيدا عن نظام الإخوان المسلمين، والتيار المدني ارتكب خطأ فادحا عندما فكك بعضه ورشح خمسة أشخاص بالانتخابات الرئاسية عندما ترشح كل من حمدين صباحي وخالد على وعمرو موسى وأبو العز الحريري وهشام بسطويسي، وكنا وقتها نسعى للتنازل لواحد منهم ويكون منهم نائب واثنين مساعدين لنرضي الجميع، وكل هذا لا يعني فشل ثورة 25 يناير.

*ما حقيقة تورط يوسف بطرس غالي وزير المالية الأسبق في سرقة أموال المعاشات والتأمينات ؟

أموال المعاشات لم تُسرق ولكن أنا رفعت قضية أمام مجلس الدولة عام 2006 لاستردادها، والقصة تعود إلى عام 1981 عندما قررت الحكومة وضع فائض صناديق المعاشات والتأمينات في بنك الاستثمار القومي بفائدة 2 %، وفى عام 1986 ثار العاملون في الدولة لضعف الفائدة، وبناءً عليه أتخذت الحكومة قرارا أن تحدد الفائدة من خلال وزيري المالية والتضامن بأقل فائدة من السعر التجاري، وفى عام 1990 تم إطلاق نسبة الفائدة شأنها في ذلك شأن باقي قروض البنوك حسب سعر السوق، وفى 2004 فكر يوسف بطرس غالي وزير المالية الأسبق في ضم أموال التأمينات إلى الخزانة العامة وفى هذه الأثناء أخذت وزارة المالية 192 مليار جنيه من صناديق المعاشات والتأمينات، وأصبحت الخزانة العامة تصرف المعاشات للعاملين، ليصبح إجمالي الدين 612 مليار جنيه، في عهد حكومة الدكتور حازم الببلاوي تم الاتفاق مع الدكتور أحمد جلال وزير المالية على تشكيل لجنة

وبالفعل تشكلت اللجنة وتوصلت إلى مخرجين إما أن تعطي الدول أراض للصناديق وتسدد منها المديونيات، وإما التنازل للتأمينات عن المصانع المشتركة فيها مع الحكومة كلية ولكن لم تكتمل الخطة نظرًا لاستقالة حكومة البلاوي.

*هل من ممكن أن تقبل حقيبة وزارية للمرة الثالثة في حكومة قادمة؟

نعم من الممكن أن أقبل منصبا وزاريا جديدا الآن، ولكن في حالة واحدة إن أطلقت يدي في اتخاذ إجراءات اجتماعية من شأنها تخفيف أعباء القرارات الاقتصادية الأخيرة، ولكن في حال عدم توافر هذه الإمكانية بالطبع سأرفض أي منصب يبتعد عن مصلحة الناس، التي نزلت إلى الميادين في يناير تطالب بالعدالة الاجتماعية.

وكان موضوع أموال التأمينات ضمن "حوار الأحزاب"

https://youtu.be/1V79VVYodSw?si=B0eJ40_9jtxuD67o

https://youtu.be/w1JKd5C9LJ0?si=rPH8Iw87W_GPyG2P

https://youtu.be/l0tDb4piY0s?si=pGsZnaiT6ELrpbET

https://youtu.be/PhVsqqNsXQ8?si=5QxKW-WVLACx_hdg

https://youtu.be/Dsq7Viugr1Y?si=4um-vEGxPKoevFUx

https://youtu.be/V9hhKN3_wKI?si=YbuooY1dPBHJEU8O

https://youtu.be/BL4hwDUGpLk?si=xhuFG0EFZE06cScV

https://youtu.be/-0E6JnHEfVg?si=XVdPib1Yjm02mzTD

ثم كان ذلك الفيديو

https://youtu.be/AdzEmFqnmM0?si=wmrQLZMeqekuxr4u

فيديو من الزمن الجميل

https://youtu.be/gQOIhQ-xzXI?si=IsB04ba78CmnCaMS

https://youtu.be/M959PEERQRY?si=kNoDwF8-LM23XRof

الحلم.pptx

لمشاهدة "الحلم" اضغط علامة P

انتهى الكتاب الأول من

"كتب "رجال من مصر. . .ومواقف لها تاريخ"

وإلى اللقاء مع الكتاب القادم بعون الله وتوفيقه.

مع تحياتي

دكتور علي السلمي

2025/4/9

https://youtu.be/hDCsxJec8nE?si=ivm48jkbABfGmUkd

وستبقى مصر